

السياسة النقدية في الجزائر

أ. محمد بلوافي

المركز الجامعي لتاهنغست

المخلص

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة للسياسة الاقتصادية.

من خلال هذه المداخلة سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية وذلك بالتطرق إلى تعريفها و الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها، ثم الأهداف الأولية والوسيطة لهذه السياسة، بعدها تتم مناقشة الأهداف النهائية والمعروفة بالمربع السحري المتمثلة في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، التشغيل التام، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ثم نتطرق إلى السياسة النقدية في مدارس الفكر، و في الأخير نتطرق إلى السياسة النقدية في الجزائر.

Résumé.

La politique monétaire est l'un des principaux piliers de la politique économique, et est utilisés pour atteindre les objectifs de cette dernière, ainsi la Banque centrale suit une stratégie déterminée par l'utilisation des divers instruments disponibles pour atteindre les objectifs tracés de la politique économique.

Cette communication expliquera la politique monétaire en donnant sa définition, abordant la stratégie moderne sur laquelle elle se base et ses objectifs primaires et intermédiaires. Ensuite, on discutera les objectifs terminaux connus sous le nom du carré magique qui concerne la stabilisation du niveau général des prix, le fonctionnement parfait, un taux élevé de croissance économique et l'équilibre de la balance des paiements. Par suite, on abordera la politique monétaire des écoles de pensée, et en fin la politique monétaire en Algérie.

مقترحة

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، و يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية.

من خلال هذه المداخلة سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية و ذلك بالتطرق إلى تعريفها والإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها، ثم الأهداف الأولية والوسيطة لهذه السياسة، بعدها تتم مناقشة الأهداف النهائية المعروفة اختصارا بالربع السحري المتمثلة في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، التشغيل التام، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ثم نتطرق إلى السياسة النقدية في مدارس الفكر، وفي الأخير نتطرق إلى السياسة النقدية في الجزائر.

ماهية السياسة النقدية:

من خلال هذا المطلب نحاول التعرض لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون، ثم استعراض الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

تعريف السياسة النقدية:

تنوعت و اختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، و هي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة و الأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

يعرفها GEORGE PARIENTE على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف⁽¹⁾.

وحسب فوزي القيسي يعتبر السياسة النقدية بأنها التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية⁽⁴⁾.

كما تعرف كذلك بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار و الدخل الوطني التوازني⁽⁵⁾.

ويعرفها بول سام ويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم⁽⁶⁾.

وبهذا يمكن القول إن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية و التي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.

إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت، إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية وذلك باستخدام أدوات ملائمة لكل هدف من هذه الأهداف.

نظرا لارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى منذ النصف الثاني من الستينات أخذت قضية السيطرة على معدلات التضخم أهمية كبرى خاصة بعد التوصل إلى أن التغير في معدل النمو النقدي سيؤدي حتما إلى التغير في كل من مستوى الأسعار و الناتج، و هو ما يؤثر على سير النشاط الاقتصادي.

وبهذا فقد تم التوجه إلى استخدام الجميع النقدية كأهداف وسيطية بدلا عن أسعار الفائدة و التي كانت سائدة من قبل.

وهكذا قامت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، وبناء على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات ترفع السياسة أو تخفض معدل المجاميع النقدية، وبالتالي التحكم في نمو عرض النقود، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك⁽¹⁾.

لكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلق نجاحا كبيرا، وتعرضت لانتقادات عديدة بسبب فقدان التحكم في أسعار الفائدة وفقد السيطرة على عرض النقود و لذلك تم تزويدها بإجراءات جديدة منها:

-توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه.
-استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقرضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

الأهداف الأولية و الوسيطة للسياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى أهداف وسيطة و أهداف نهائية، يتم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى الأهداف الأولية و الوسيطة:

2-1 الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل فيما يلي:

2-1-1 مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات⁽⁼⁾ وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الاختياري.

ولكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى واقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع

الاحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي، وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة.

2-1-2 ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين و موافقهم السريعة و البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك. هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد⁽¹⁾.

كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية و من أهم هذه الأرقام ما كان مستخدما في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الاحتياطات الحرة وهي تشمل الاحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و سعر الفائدة ما بين البنوك.

2-2 الأهداف الوسيطة:

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر و سريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل (M1) و (M2) وسعر الفائدة وأسعار الصرف.

2-2-1 الشروط التي يجب توفرها في الأهداف الوسيطة:

هناك عدة شروط يجب توافرها في الأهداف الوسيطة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

القابلية للقياس:

يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة و في الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، و بالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلا وقد تصل حتى السنة، ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية، والقاعدة النقدية هي أهداف وسيطية بدلا من التركيز على أهداف أخرى مثل الناتج القومي، ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي^(٤).

القدرة على التحكم و السيطرة في الهدف الوسيط:

للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد و جي ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، و ذلك لإعادة ذلك المتغير للمسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار، و لا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط عن الاتجاه الصحيح فقط، و إنما يجب أن تكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، و يمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية و سعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من المعروض النقدي، و لكن البنك المركزي لا يستطيع أن يجدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم، و لهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط^(٥).

ج- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، و لا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطية مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى

تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية، على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

2-2-2: سعر الفائدة كهدف وسيط:

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، و تزايدت أهميتها في العصر الحديث و قد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية^(٥٧).

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لان مستوى هذه الأسعار يعتبر احد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة و أن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا و حول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة و الأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير، و هذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين و استقرار الادخار و لكي تنتقي الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها^(٥٨).

2-2-3: سعر الصرف:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما و ذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود و الهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد و يرفع القدرة الشرائية للعملة و هذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية^(٥٩).

2-2-4: العرض النقدي:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائلون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود⁽¹⁾.

كما أن تحديد المعروض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات و لم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، و ذلك بسبب تغير سرعة دوران النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية و غير الرسمية و ظهور المشتقات المالية الحديثة، و لهذا يبقى الإشكال مطروحا و هو أي عرض نقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة؟، و هل يتم اللجوء الى العرض النقدي بالمعنى الضيق M1 أو العرض النقدي بالمعنى الواسع M2 أو العرض النقدي M3 في ظل وجود المشتقات المالية؟.

ويلاحظ أن ضبط الجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.
الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمرجع السحري، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3-1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار و على القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 01% و 04% سنويا و أن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من كينز والنقدويين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، و حسب فريدمان فإنه لا يمكن

القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية و هي تخفيض معدلات النمو النقدي و مع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي و الوضع الاقتصادي، فقد بين فريدمان أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، وأن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثير بشدة بالاضطراب النقدي، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي⁽¹⁰⁾.

3-2- العمالة الكاملة:

تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، و كل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الدينامكية و الظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف و ذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

3-3- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الانتاج⁽¹¹⁾، و يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني و لكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل و ظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل

بالتنسيق مع هذه العوامل، و كذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

3-4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة^(□). هناك اختلافات في السياسات الاقتصادية فيما يخص استخدام السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لان الأمر يتعلق بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، فسعر الصرف في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويمكن إدراك هذا الارتباط، فإخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية و بالتالي زيادة الصادرات، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي أخفضت فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى^(□□).

إذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلا لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، و بالمقابل إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري فلا يمكن استخدامه لتخفيض التضخم، وإذا كان سعر الصرف ثابت فإن السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي و إدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

4- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

يسعى المهتمون بدراسة النظرية النقدية إلى معرفة العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة والعوامل التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار.

وقبل الدخول في خضم النظريات المختلفة تجدر الإشارة إلى إسهامات الفكر الاقتصادي و النقدي العربي الإسلامي في هذا المجال، حيث تعتبر هذه الأفكار حجر الأساس لما جاء به الفكر الاقتصادي والنقدي الغربي فيما بعد. فقد تعرض بن خلدون إلى النقد و أوضح العلاقة الموجودة بين كمية النقود و توزيعها، كما توصل إلى اكتشاف الوظائف التقليدية

للقود، و غير ذلك من الأفكار الرائدة في المجال النقدي، واستطاع المقريزي الذي يعتبر من رواد النظرية الكمية أن يثبت أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ضعف وانخفاض القوة الشرائية للقود، كما توصل لما يعرف فيما بعد بقانون جريشام والذي ينص على أن القود الرديئة تطرد القود الجيدة من التداول.

سنتطرق إلى السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ثم إلى السياسة النقدية في التحليل الكينزي ثم في تحليل النقوديين.

4-1 السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي:

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى القود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل هي بمنزلة ستار يحفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو الاكتناز، فالقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور القود في الاقتصاد إيمان منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي)، فإن القود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية، أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تُحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فتحدد فيه كمية القود وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية القود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض القود تؤدي إلى تغيرات مناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة القود، وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية القود⁽¹⁾.

وقد دار جدل بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم فيشر والفريد مارشال وبيجو و روبنسون و غيرهم على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، و الدخل و سعر الفائدة، وهذا يعني أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي مما يؤدي إلى تغيير القيمة الاسمية و ليست الحقيقية للنتاج القومي الاسمي، و إذا كان هذا المسار مقبولا حول العلاقة ما بين عرض النقود و المستوى العام للأسعار فإنه يمكن القول إنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج، وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك (□□).

وسعى منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل لفيشر و التي صيغت على النحو التالي:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث إن:

M: كمية النقود في التداول

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم التبادل الذي يجري زمن ما.

و لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) و الذي يمثل كمية السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

ولقد أعيد صياغة هذه النظرية فيما بعد من لدن الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها معادلة كمبرج أو نظرية الأرصدة النقدية و صيغت على النحو التالي:

$$M = K.P.Y$$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K) والذي هو في الحقيقة يساوي (1/V) ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$M . V = P . Y$$

$$V = PY/M$$

$$K = M/PY$$

$$V = 1/K$$

$$K = 1/V$$

ويعثل (V) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود، أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، و هذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق، في حين (K = 1/V) يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

وخلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي (Y) لا يتغير طالما أن الموارد الاقتصادية محدودة وأن الاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل للموارد، بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم إنهم افترضوا ثبات (V) لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية

أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو الاقتصادي^(٩٧).

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لأن النقود لحد الآن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، و بالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك والنيوكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها.

السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة و نظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل و الفائدة والنقود سنة 1936 والمشهورة باسم النظرية العامة حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا بالأزمة الكبرى، وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار و بالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، و بهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك^(٩٨).

كما أن كينز يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة، ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بان للنقود وظيفة أخرى

مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة، وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك بالمخاطر المستقبلية الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع سعر الفائدة من انكماش في حجم الاستثمار و من ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج و الاستخدام ويحصل العكس يميل التفضيل النقدي للانخفاض، وهكذا يعد التفضيل النقدي طبعا للتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.

ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على إثر التغيير في العروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المسار الاقتصادي، كما أن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة و تحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية، في حين عد الطلب على النقود (MD) يتحدد بتفضيل السيولة، أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من ابرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل، دافع الاحتياط ودافع المضاربة)، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود، وتوظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، و بما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سوف ينخفض، و بالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال، وبما أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار،

وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفقا للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي فزيادته طبقا لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر تؤدي إلى زيادة الدخل.

وبذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة الدخل وفقا لتحليل كينز، يمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دورا كبيرا في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع^(٩٩).

ولالإشارة إلى محاولة الكينزيين تطوير و تقديم النظرية العامة لكينز بصورة منتظمة و سهلة انطلقوا في ذلك من تفسيرهم لأثر السياسة النقدية من خلال منحنيين أساسيين هما منحني تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال، إذ يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة، أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثيرا من سعر الفائدة، وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود اقل مرونة و حساسية بالنسبة إلى التغيرات في سعر الفائدة و بالعكس، في حين أن تمتع منحني الكفاية الحدية لرأس المال بمرونة اكبر لسعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار اكبر جراء تغير أقل في سعر الفائدة و بالعكس^(٩٠).

ومع تركيز كينز في ذلك الجزء من الطلب على النقود على العلاقة بين الدخل الحقيقي والأرصدة الحقيقية إلا أنه لم يتطرق إلى الشكل والطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بتلك الأرصدة آنذاك بمعنى آخر أن النقود و السندات هما الشكلان الوحيدان للاحتفاظ بالثروة، وبالتالي فإن توقع المستثمرين انخفاض سعر الفائدة السوقي كان لأن النقود الموجودة هي الشكل الوحيد الذي يفضله المستثمرون، لكن مع التطورات التي حصلت في الأسواق المالية و إمكانية استثمار الأموال لمدد

قصيرة جدا لا تتجاوز أربعة وعشرون ساعة مثلا أصبح من الضروري معرفة الطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بأرصدهم النقدية، وهذا ما حاول الكينزيين تفسيره من خلال تحليلاتهم المختلفة.

فقد أشار توبن إلى أن فرضية كينز حول التوقعات التي تعكس الاختيار ما بين النقود والسندات غير واقعية، إذ من المؤكد أن المستثمرين يتوقعون حدوث تغيرات في أسعار الأوراق المالية تبعا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق، و لكن هذه التوقعات ترتبط أساسا بعامل عدم اليقين الذي جعلها كينز حالة مؤكدة لمعدل الفائدة في المستقبل، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن النقود والسندات ليسا الشكلين الوحيدين اللذين يؤلفان المحفظة الاستثمارية، فالأخيرة تتألف بالإضافة إلى النقود والسندات من أصول أخرى و هذا الأمر لم يحظ باهتمام كينز^(٩١).

كما أن توبن أكد أن النقود هي موجود (Asset)، أي انه أكد وظيفة النقود بوصفها مخزن للقيمة أكثر من وظيفتها أداة للتبادل، أي انه من غير المعقول أن تبقى هذه الأرصدة مجمدة لمدة من الزمن حين الحاجة إلى إنفاقها مع توفر فرص استثمارها في الأسواق المالية و الحصول على عوائد مالية جراء ذلك، طالما أن هناك فجوة ما بين استلام الدخل و إنفاقه، إذ أن لابد في هذه الحالة أن تتضمن الطلب على النقود على شكل الاختيار ما بين الاحتفاظ بهذه الأرصدة بشكل نقدي و من دون عائد أو استثمارها في موجودات إيرادية كالأوراق المالية لمدة قصيرة حين الحاجة إلى استغلالها و تغطية المصروفات المتوقعة، أي إمكانية تحويل النقود إلى الأصول الأخرى، و لذلك فقد ذهب كل من توبن و بامول إلى أن الطلب على النقود يعتمد بالإضافة إلى الدخل على عوامل عدة و منها^(٩٢):

تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية لغرض التبادل بشكلها النقدي مقابل استثمارها في موجودات مالية أخرى، وتتمثل هذه التكلفة بسعر الفائدة في السوق، وقد يواجه المستثمرين الاحتفاظ

بالنقود مخاطر كبيرة بسبب التقلبات في قيمة النقود نتيجة للتقلبات في المستوى العام للأسعار.

تكلفة الدخول للسوق و الخروج منه التي تتمثل في العمولات التي تدفع عادة للسماسة بالملايين عند البيع و الشراء في الأوراق المالية. حالة عدم اليقين أي عدم التأكد فيما يخص أسعار الفائدة في المستقبل مما يشكل حجر الزاوية في المفاضلة بين السندات و النقود بوصفها أشكالا رئيسية من أشكال الاحتفاظ بالثروة.

ويمكن تلخيص إسهام كل من توبن و ماركوفيتش بالشكل الآتي⁽⁹⁾:

يرغب المضارب بتقسيم ثروته ما بين النقود و السندات.

تتميز النقود بقلة المخاطرة و انخفاض العائد، بينما تتميز السندات بارتفاع العائد و المخاطرة مقارنة بالنقود.

يتمثل العائد على السندات بالفوائد المستحقة عليها بالإضافة الى الزيادات المتوقعة في أسعارها، في حين أن العائد على النقود يتمثل بالفوائد التي تمنح على الودائع في المصارف.

إذا أراد المضارب أن يقلل المخاطر التي يتحملها فإنه يزيد من موجوداته النقدية و يقلل من موجوداته من السندات، وبذلك فهو يضحي بالعوائد التي يمكن أن يحصل عليها من السندات و تزداد التضحية كلما ارتفعت هذه العوائد.

إذا كانت التضحية بالعوائد مقابل تخفيض المخاطر أكبر مما يرغب فيه المضارب فإنه في هذه الحالة سوف يزيد من طليه على السندات و يقلل طلبه على النقود، و هذا يتحقق عندما ترتفع العوائد على السندات وبالعكس في حالة انخفاضها.

وبهذا تمت معالجة النقص في التحليل الكينزي للطلب على النقود لأغراض المضاربة الذي افترض أن المضارب يحتفظ بأرصده إما بشكل نقود أو على شكل سندات وليس بالاثنين معا، إذ فسر كينز ذلك الطلب على النقود عند انخفاض سعر الفائدة باختلاف توقعات المضاربين

واختلاف حالة عدم التأكد، في حين جيمس توبن فسر هذا الطلب على أساس اختلاف الموازنة ما بين العوائد والمخاطر بين المضاربين.

السياسة النقدية في التحليل النقودي:

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكيا لينتهي معارضا وبشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة من لدن أصحاب مدرسة شيكاغو أو المسماة بالمدرسة النقودية والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان.

ويبين أصحاب هذه المدرسة أفكارهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها مدرسة المنفعة و التي تفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع، و بذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيودا للإنفاق (أي حد أعلى للإنفاق) فهو بمنزلة مقياس للحجم يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود⁽⁹⁰⁾.

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا، أعيدت الحياة لهذه النظرية وبالتحديد سنة 1956 على يد الاقتصادي المعروف ملتون فريدمان، إذ انصب اهتمامه على دور النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد و شدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها خير تعبير عن كمية النقود، في الوقت نفسه تعتبر همزة وصل بين السياسة النقدية و مقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد⁽⁹¹⁾.

وقبل التعرض إلى آلية انتقال الآثار النقدية إلى الاقتصاد مثلما قدمها فريدمان نتطرق باختصار إلى دالة الطلب على النقود، فطبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات و الأسهم العادية و السلع العينية ورأس المال البشري، وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد

على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة و تكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للثروة و بشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم، والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية و نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية و أية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق و التفضيلات، ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا لتحليل فريدمان بالشكل الآتي⁽⁹⁾:

$$md = f(p, rp, re, \frac{\Delta p}{\Delta t} * \frac{1}{p}, \frac{yp}{p}, w, u)$$

حيث إن:

md: دالة الطلب على النقود

P: المستوى العام للأسعار

rb : عائد السندات و يتمثل في سعر الفائدة السوقي.

re : عائد الأسهم و يتمثل في الأرباح السنوية.

$\frac{\Delta p}{\Delta t} * \frac{1}{p}$: معدل التضخم المتوقع.

$\frac{yp}{p}$: يمثل الثروة و يصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن

طريق سعر الفائدة.

w : يمثل راس المال البشري الذي يمثل العلاقة ما بين راس المال

البشري وراس المال غير البشري.

u : يمثل الأذواق و ترتيب الأفضلية.

و يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم والعنصرين الآخرين (w,u) متغيرات داخلية، و اعتبر فريدمان تثيرهما ضئلا في المدى القصير ليصل إلى أن دالة الطلب على النقود أنها متجانسة من الدرجة الأولى إلى الأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود

و لكن بطريقة تحليلية مختلفة، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، و هنا يؤكد فريدمان انه من اجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغير في عرض النقود و بنسبة ثابتة و مستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي و الذي بدوره يحقق استقرارا نقديا، وهذا هو دور السياسة النقدية^(٧٠).

وطبقا لفريدمان فإن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية و انخفاض العائد، مما يغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول، والأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية، وبما أن الأفراد لا يرغبون في بالاحتفاظ بأرصدة نقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من اجل تخفيض حيازتهم النقدية، و بهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة، و بالتالي سيقود هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات و انخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد فيه الطلب على الأصول الأخرى بما فيهم الأسهم و الأصول العينية - العقارات و الأراضي - و مع زيادة هذه الأصول فإن أسعارها سوف تزداد، و لهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة في ارتفاع الأسعار و تنشيط إنتاج هذه الأصول و الذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، و بالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار و الاستهلاك^(٧١).

فقد أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج و الأسعار معا، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي

وبشكل رئيس إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية كمعدل الادخار والهيكل الصناعي، و من ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم و ليس ارتفاع معدل النمو في الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على انه ظاهرة نقدية بحدته، و بالتالي فإنهم يعطون مكافحته الأهمية القصوى في صلاح حالة النظام الرأسمالي.

السياسة النقدية في الجزائر:

تعتبر النقود ذات مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين، و ذلك لما لها من تأثير في تغير في ثروات و مكتسبات الأمم والشعوب، ففي الجزائر وقبل قانون القرض والنقد سنة 1990 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، و لكن لم تكن النقود أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، بالرغم أنها منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية، فأنشأت لذلك وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"، و إصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر، و تم تأمين المصارف، و كانت تدخل هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني و تفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي - خاصة - هجرة رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٩).

و في نهاية الثمانينات تفتنت السلطات النقدية إلى الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطاءها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال، والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الايجابي و تأثيرها المباشر على الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط و السلطات العامة.

كما أن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وأن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988 و صولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض و النقد، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد للبنك المركزي مهامه و وظائفه التقليدية منها: إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية.

تحديد قيمة وشكل وحجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية. شروط كيفية مراقبة، صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية. منح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية. يضمن البنك المركزي السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة و غير المباشرة.

5-1 تطور الكتلة النقدية ومكوناتها: من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تحتلف حسب عامل الزمن من جهة، و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، و يمكن ملاحظة الجدول رقم (01) الذي يبين تطور الكتلة النقدية.

جدول رقم (01): تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة 1998-2009
الوحدة: مليار دج

009	008	007	006	005	004	003	002	001	000	999	998	ليبي
178.7	955.9	994.6	933.7	157.6	738	354.9	901.5	473.5	022.5	789.4	592.5	كتلة النقدية M2
949.8	964.9	233.6	167.6	421.4	160.5	631.0	416.3	238.5	048.2	05.2	26.4	-النقد 1-1 نقد خارج البنوك
829.4	540.0	284.5	081.4	21.0	74.3	81.3	64.7	77.2	84.5	40	90.4	
120.4	424.9	949.1	086.2	500.4	286.2	49	51.6	61.3	63.7	65.2	36	2- نقد كتلية
228.9	991.0	761.0	766.1	736.2	577.5	723.9	485.2	235	74.3	84.2	66.1	أغنياء النقد

Source : - Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, P :111

- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005, P : 185

- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2009, P : 212□

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور الكتلة النقدية ازداد بشكل متسارع بين سنة 1998 و 2009 بمعدل 350% ويرجع تفسير ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية و التي ارتفعت من 280.7 مليار دج سنة 1998 إلى 10886.00 سنة 2009، إضافة إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، حيث خصص له حوالي 07 ملايين دولار حوالي 520 مليار دج لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004. وبالنسبة لهيكل الكتلة النقدية، فيمكن استنتاج النقود نسبة إلى الكتلة النقدية تراجعت إلى غاية 2003 مقابل ارتفاع نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر كإتجاه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم ثم عادت نسبة النقود إلى الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد مقابل انخفاض نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر كتراجع في مصرفية الاقتصاد.

بالنسبة لنسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية نلاحظ استقرارها بين 22% و 24%، أما بالنسبة لنسبة النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) فعرفت تذبذبا إلى غاية 2001 ثم بعد ذلك أخذت إتجاهها تصاعديا، وتبرز بمجمعات الأصول الخارجية كعامل محدد للاتجاهات النقدية خلال سنة 2004، حيث ارتفعت من 2325 مليار دج نهاية سنة 2003 إلى 3109 مليار دج في ديسمبر 2004، وقد تجاوزت الأصول الصافية الخارجية سنة 2004 الكتلة النقدية في التداول والودائع تحت الطلب وبلغت 5.83% من الكتلة النقدية مقابل 5.9% نهاية 1999 و1.60% نهاية ديسمبر 2002 و8.69%

نهاية ديسمبر 2003. وتعتبر هذه ظاهرة نقدية جديدة تميز الاستقرار النقدي في الجزائر وتؤدي دورا محوريا في التوسع النقدي، وأصبحت احتياطات الصرف العامل الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية^(١٠)

5-2 مقابلات الكتلة النقدية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي:

5-2-1: تطور عناصر مقابلات الكتلة النقدية:

الجدول رقم (02): تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 1998-2005

الوحدة: مليار دج

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
4179.4	3119.2	2342.6	1755.7	1310.8	775.9	169.6	280.7	الذهب والعملات الأجنبية
939.3-	20.6-	423.4	578.6	569.7	677.5	847.9	723.2	القروض للدولة
1778.3	1535	1380.2	1266.8	1078.4	993.7	1150.7	906.2	القروض للاقتصاد

-Source: - Banque d'Algérie, Rapport 2002, op.cit, P : 111

-Banque d'Algérie, Rapport 2005, op.cit, P : 185

من خلال الجدول رقم (02) فالتغيرات التي رأيناها على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة للكتلة النقدية والمقابلة لها انخفاضاً وارتفاعاً، وقد عرفت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة تصاعداً مضطرباً، حيث بلغت سنة 1998 حوالي 280.7 مليار دج لترتفع إلى 4179.4 مليار دج سنة 2005 وذلك بسبب ارتفاع مداخيل المحروقات وتحسن احتياطات الصرف واحتياطي الذهب، فهذا الاتجاه الحديث يجعل الجزائر في نموذج الدول الصاعدة في شرق آسيا وأوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

5-2-2 الكتلة النقدية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (03): تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 1998-2005

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
72.22	38.16	15.18	18.5	33.03	18.26	75.14	1.1	معدل نمو PIB%
9.10	4.11	6.15	3.17	3.22	0.13	4.12	1.19	معدل نمو M2%
2.55	61	5.65	1.65	4.58	3.49	1.55	3.56	معدل السيولة M2/PIB %
81.1	63.1	56.1	53.1	71.1	2.2	81.1	77.1	سرعة تداول النقود $V = PIB/M2$
0.48	0.69	0.86	3.33	6.69	0.49	0.84	17.36	معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في M2 / معدل التغير في PIB

المصدر: مصيطفى عبد اللطيف، مجلة الباحث العدد 2008/06 ص 125.
من خلال الجدول رقم (03) والمتعلق بمقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج الإجمالي نلاحظ ارتفاع معدلات السيولة المحلية، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي حيث تجاوز 50% في أغلب السنوات، وكما ذكرنا سابقا إن سبب الزيادة يرجع إلى الزيادة المستمرة للأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن سرعة دوران النقود تبقى ضعيفة مما يبين ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد و عدم إيداعها في المؤسسات النقدية و المالية.

بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي يتضح عدم التوافق بين كلا من التغير في الكتلة النقدية و التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 الزيادة في الكتلة النقدية لا نجد لها ما يقابلها في سوق الإنتاج، ثم في سنتي 1999 و 2000 نلاحظ تزايد متسارع في الناتج المحلي الإجمالي لا يقابله زيادة موافقة في الكتلة النقدية، ثم في سنتي 2001 و 2002 تزايد الكتلة النقدية دون زيادة الناتج، ثم ابتداء من سنة 2002 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة موافقة في الكتلة النقدية، إذ ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

3-5 سير السياسة النقدية:

عرف قانون النقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية و حدد مسؤوليات بنك الجزائر في ذلك، وقد كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال السنوات 1994-1998 ممثلا بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر، مع تبين لأهداف ربع سنوية، وقد برز منذ عامي 2001 و2002 النقد الأساسي كهدف وسيط.

وسمح إصلاح أدوات السياسة النقدية، التي أرست دعائم تطبيقها منذ عام 1994 بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر نوجزها فيما يلي^(٤٤):

معدل مرشد محدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية و كذا تطور المؤشرات النقدية.

أدوات السوق النقدية ممثلة في اخذ الأمانات و مزادات القروض عن طريق المناقصات، وتم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من عام 1995، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية و كأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية. وجود نظام احتياطات إجبارية.

وتم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة في أفريل 2002 ارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليار دج، ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية، وقد وضع بنك الجزائر بمجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001 و ذلك لحمل البنوك نحو تفسير جيد للسيولة و تفاعدي الأثر السلي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية، وتم قياس معدل الاحتياطي الإجباري

بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك و تم رفعه إلى 6.55% بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي لفائض السيولة المعروضة. وقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عبر استقرار الأسعار، وتم دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي حسب الأمر رقم 03-11 في 20 أوت 2003 بإدارة و توجيه السياسة النقدية، وقد حدد هذا الأمر وبشكل واضح الإطار القانوني للسياسة النقدية، وحدد سلطة مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة و توجيه السياسة النقدية، و يحول مجلس النقد و القرض حسب المادة 62 إصدار النقد و يحدد مقاييس و شروط عمليات بنك الجزائر و يحدد السياسة النقدية ويشرف عليها و متابعتها و تقييمها خاصة ما يتعلق بالجاميع النقدية و القرضية و يحدد قواعد الرقابة في السوق النقدية و يسير وسائل الدفع و سلامتها و يحدد المقاييس و النسب المالية و القواعد الحاسبية المطبقة على البنوك، و حسب المادة 35 تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد و الصرف بتوفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، لذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية و بوجه و يراقب توزيع القروض و ضبط سوق الصرف. في سنة 2004 أخذ مجلس النقد و القرض هدف التضخم 3% على المدى المتوسط و على حساب تطور الجاميع النقدية و القرض و حدد نمو الكتلة النقدية بين 14% و 15% و القروض للاقتصاد بين 16.5% و 17.5%، و الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار، فخلال سنوات 2001 - 2004 حددت القاعدة النقدية كهدف و سيط للسياسة النقدية تدعم باستقرار المضاعف النقدي، هذا الهدف الوسيط أخذ بالمجمعات الداخلية الصافية لبنك الجزائر خلال الفترة 1994-1998، الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية دعمت في

أفريل 2002 بإدخال أداة جديدة بالتزامن مع سياق فائض السيولة هي appels d'offres ويتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي لرفع مبالغ سحب السيولة، استخدم كذلك أداة الاحتياطات الإجبارية سنة 2002 كما في سنة 2001، و يغير هذا المعدل حسب تطور الاحتياطات الحرة للبنوك، كما استخدمت سنة 2003، وتم تفعيلها من جديد سنة 2004 لأن مجلس النقد و القرض حدد قواعد وأطر الاحتياطي الإجباري وأصبح هذا المعدل 6.5% في ماي 2004 والهدف من هذه الأداة هو تنظيم السيولة البنكية، أما عمليات السوق المفتوحة لم تستخدم بعد سنة 2002 في السوق النقدي، ولم يتم استخدام بقية الأدوات الأخرى (الأمانات، ومزادات القروض بالمناقصة) حتى سنة 2005^(١).

المراجع و الهوامش المعتمدة:

- (١) لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجني وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع - لبنان 2010 ص 59.
- (2) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006 ص 53.
- (3) Alexis Jaquemen et Autres ; fondements d'economie politique. De boek universite. Bruxelles 2001. P430
- (4) بول سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2006 ص 803.
- (٥) باري سيجل، النقود و البنوك، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض 1987 ص 312.
- (6) فيليب كرم، التحليل النقدي والتنبؤ، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998 ص 07.
- (٧) أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود و البنوك و الاسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة 1998. ص 134.
- (8) معهد صندوق النقد الدولي، اطار السياسة النقدية، الدورة الدراسية عن سياسات و برمجة الاقتصاد الكلي و واشنطن 2005 ص 02.
- (٩) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر 2003 ص 123.
- (١٠) أكرم محمود الخوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق ص 1-2.

- (□□) وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000، ص195-197.
- (□٩) لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص65.
- (□): Gerard Duthul; Wiliam Marios; politique economiques. Paris 2000. P 121.
- (□؛) جيمس جوارتيين، رجار د استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض 1999. ص 288.
- (□□) ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 2005. ص 2-6.
- (□=) ماجدة قنديل، حسابات ميزان المدفوعات، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 2005. ص 2-6.
- (□□) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص59.
- (□؟) د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل 1990، ص388.
- (□□) عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2010. ص27.
- (٩٧) د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل 1990، ص 493-494.
- (□٩) د. زينب حسين عوض الله ود. أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2003، ص228-232.
- (٩٩) د. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية 1985، ص303-307.
- (٩٠) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مصدر سابق، ص 307 - 310.
- (٩٤) د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، البنوك و النقود، مصدر سابق، ص 572.
- (□٩) د. عبد المنعم السيدعلي و د. نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان 2003، ص 244.
- (٩ =) نفس المرجع السابق، ص 251-252.
- (□٩) عباس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية، رسالة ماجستير كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء 2005، ص 38-39.
- (٩؟) د. عبد المنعم السيد علي ود. نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية. مصدر سابق، ص 255-256.
- (□٩) د. عوض اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، مصدر سابق، ص567.
- (٧) : عباس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية، مصدر سابق، ص 40-41.
- (□) : مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة)، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ 1989، ص 332-333.

- (٩ :) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 165.
- (: :) د. مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع. مجلة الباحث، العدد 2008/06 - ص 118.
- (؛ :) محمد لقصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، ابو ظبي 2004، ص 12-15
- (□ :) د. مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 119.